اكلف اى الانتهاء وفاقا للشيخ الامام وقيل فعل
الضد وقال قوم الانتفاء وقيل يشترط قصد
الترك والامر عند الجمهور يتعلق بالفعل قبل
المباشرة بعد دخول وقت الزامه وقبل اعلاما
والاكثر يستمر حال المباشرة وقال امام الحرمين و
والغزالي ينقطع وقال قوم لا يتقيد الا عند المباشرة
وبعد التكليف فالكلام قبلها على التلبس بالكلف
المنزى مسئلة يصح التكليف ويوجد معلوما للمامور
اذا مع علم الآمر وكذا المعدوم في الاظهر انتفاء شرط
وقوعه عند وقته كامر رجل بصوم يوم علم
موته قبله خلافا لامام الحرمين والمعتزلة اما مع
مع جهل الآمر فانتفاء خاتمة الحكم قد يتعلق
على الترتيب فيكرم الجمع اويباح او على البدل كذلك او يسن

الكتاب الاداء الكتاب

وبياض الا قوال الكتاب القرآن والمعنى به هنا اللفظ
المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز بسورة
منه المتعبد بتلاوته ومنه البسملة اول كل سورة
غير برأة على الصحيح لما نقل آحادا على الاصح
والسبع متواترة قيل فيما ليس منه قبل الاداء
كالمد والاماله وتخفيف الهمزة قال ابو شامة

ابو شامة والالفاظ المختلف فيها بين القراء لا يكون
القراءة بالشاذ والصحيح انها ما وراء العشرة وفاقا
للبغوي والشيخ الامام وقيل ما وراء السبعة اما
اجراء مجرى الآحاد فهو الصحيح ولا يكون رد ما
لا معنى له في الكتاب والسنة خلافا للحشوية ولا
ما يمنع به غير ظاهره الا بدليل خلافا للرحبية و
في بقاء المجمل غير مبين ثالثها الاصح لا يبقى المكلف
معرفته والحق ان الادلة النقلية قد تفيد
اليقين بانضمام قوائن اوغيره المنطوق
والمفهوم المنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق
وبعد نقض ان افاد معنى لا يحتمل غيره كزيد ظاهر
ان احتمل مرجوحا كالاسد واللفظ ان دل جزؤه
على جزء المعنى فمركب والا فمفرد ودلالة اللفظ على
معناه مطابقة وعلى جزئه تضمن ولازمه الذهني
التزام والاولى لفظية والثنتان عقليتان ثم المنطوق
ان توقف صدق او صحة على اضمار فدلالة اقتضاء و
وان لم يتوقف ودل على ما لم يقصد فدلالة
اشارة والمفهوم ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق
فان وافق حكم المنطوق فموافقة وفحوى الخطاب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)